المجلس الاقتصادي
والاجتماعي اللبناني

في الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي حول

# أهمية الحوار الاقتصادي والاجتماعي في إرساء النهوض

**كلمة**

**روجيه نسناس**
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان,

دولة الكويت-فندق الجميرة

19 نيسان 2015

يسعدني ان أشارككم هذا اللقاء، حاملا" من لبنان، تحية العرفان، لراعي المؤتمر، أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح،على دعمه الأخوي لبلدي، فالكويت، رئيسا" ودولة وشعبا" هي السند الدائم لنا، في زمن المحنة، او في مراحل النهوض .

أيهاالأعزاء،

من الثابت ان الدورة 42 لمنظمة العمل العربية مميزة بنبض المتابعة والمثابرة: فمن القاهرة، الى الرياض، الى شرم الشيخ، الى الرباط، الى الكويت ، تتلاحق لقاءاتنا خلال أسابيع معدودة، وقبل ذلك، استمرارية المنظمة نفسها بالعمل لخير العمل العربي، والدليل، هو تألق هذا المؤتمر باحتفال اليوبيل الذهبي للمنظمة، وتكريم الدول العربية المؤسسة لهذه المنظمة، ومنها لبنان ممثلا" بمعالي الوزير الصديق سجعان قزي الساهر دوما"على الحوار الاجتماعي، والساعي الى تعزيز قضايا العمل.

عزيزاتي ، اعزائي،

الكل يقرّ بما قدمه معاليالمدير العام الصديق احمد محمد لقمان،من جهود حثيثة،وبما بذله من تنسيق ومتابعة لتمكين المنظمة من تحقيق النتائج المثمرة. وتكريمه اليوم هو فعل استحقاق لعطاءاته، وحافزا" للاقتداء بنهجه. فألف مبروك لكم يا معالي المدير العام مع اصدق تمنياتي لكم بالنجاح الدائم

ايها الأعزاء،

ان تقرير المدير العام وعنوانه" الحوار الاجتماعي" : تجسيد للتحالف من اجل التنمية والتشغيل يكرس حقيقة ان الحوار الاقتصادي والاجتماعي هو السبيل الأقصر والافعل لتحقيق التنمية المتوازنة، ولتعزيز السلم الاجتماعي. ان مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، هي التي تجعل النهوض التنموي نهوضا" شاملا" ومتكاملا"، ونهوضا" جامعا"يضاعف القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الإطار لا بد من التشديد مرة أخرى على الثوابت الثلاث التالية:

**اولا:** تفعيل الحوار الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد: لان المعالجات التي تأتي ثمرة هذا الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إنما تشكل خلاصة الإرادة الجامعة،والالتزام المشترك للبلد كله.

**ثانيا:** تعزيز تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات بيننا، يسهم في توطيد الأمان في مجتمعاتنالأن الأمن يحتاج الى التنمية حتى يترسخ الاستقرار كما ان التنمية تحتاج الى الأمن حتى يتنامى الازدهار.

**ثالثا:** تعزيز النهج العلمي والعملي في مقاربة الملفات الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا وتجسيدا" للقرارات التي صدرت عن مؤتمرات العمل العربي في الرياض والقاهرة وشرم الشيخ جاء إعلان الرباط بإطلاق رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعيةالعربية .

ان بلداننا غنية بالطاقات الطبيعية والثروات الاقتصادية وبالكفاات العلميةوالإنتاجية في مختلف الحقوق والمجالات.

من هنا نرى ان العبور الى التنمية الشاملة والمتكاملة يكون بالانفتاح والتعاون

وان العبور الى الأمان الاجتماعي يكون بالتوازن بين الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

فيالأساس، هذا هو أصل مهمات واهتمامات المجالس الاقتصادية والاجتماعية.

واذا جاء إنشاؤها في البلدان المتقدمة تلبية" لحاجة ، فان وجودها في منطقتنا بات حاجة" وضرورة

من هنا أناديكم لنعمل سويا" في اتجاهين:

**الاول:** تعميم إنشاء المجالس الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة

**الثاني:**التقدم بخطى حثيثة في تفعيل دور رابطة المجالس بالتعاون مع منظمة العمل العربية، ومؤسسات جامعة الدول العربية، واتحادات المجالس الأوروبية والدولية .

مبروك اليوبيل الذهبي

وفقكم الله في أعمال مؤتمركم

=====